



الجمعية العمومية — الدورة الأربعون اللجنة القانونية

الموضوع رقم ٣٩: البيان الموحد بسياسات الإيكاو المستمرة في المجال القانوني

البيان الموحد بسياسات الإيكاو المستمرة في المجال القانوني
(ورقة مقدمة من مجلس الإيكاو)

الموجز التنفيذي	
يُقترح في ورقة العمل هذه تعديل قرار الجمعية العمومية رقم ٣٩-١١ من أجل أن تعكس العمل الذي أنجزته فرقة العمل المعنية بالجوانب القانونية للركاب غير المنضبطين لتحديث الكتاب الدوري رقم ٢٨٨، بما في ذلك استعراض محتويات "التشريع النموذجي بشأن بعض الاعتداءات التي ترتكب على متن الطائرات المدنية" الوارد نصّه في المرفق (هـ) بالقرار المذكور. وقد نشرت الإرشادات المحدثة في الوثيقة Doc 10117 - "دليل الجوانب القانونية للركاب غير المنضبطين والمشاعبين". كما تشير الورقة إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بالتصديق على البروتوكولين اللذين يُدخلان المادتين ٣ مكرر و٨٣ مكرر من "اتفاقية الطيران المدني الدولي" والتطورات المتعلقة بتدريس قانون الجو.	الإجراء: المجلس مدعوٌ إلى الموافقة على مشروع ورقة عمل الجمعية العمومية الواردة في المرفق.
الأهداف الاستراتيجية: دعم التنفيذ الخاصة بدعم البرامج — خدمات الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية.	الآثار المالية: وفقاً لما هو محدد في الميزانية العادية.
المراجع:	الوثيقة Doc 10075 - القرارات السارية المفعول الصادرة عن الجمعية العمومية (في ٢٠١٦/١٠/٦) الوثيقة Doc 10034 - بروتوكول تعديل الاتفاقية بأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي تُرتكب على متن الطائرات، المحرر في مونتريال في ٢٠١٤/٤/٤. الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي بشأن قانون الجو للنظر في تعديل "الاتفاقية بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات (طوكيو، ١٩٦٣) والذي انعقد تحت رعاية منظمة الطيران المدني الدولي في مونتريال من ٢٠١٤/٣/٢٦ إلى ٢٠١٤/٤/٤. الكتاب الدوري رقم ٢٨٨ - المواد الإرشادية بشأن الجوانب القانونية لمشكلة الركاب غير المنضبطين والمشاعبين الوثيقة Doc 10117 - الدليل المتعلق بالجوانب القانونية للركاب غير المنضبطين والمشاعبين

١- المقدمة

١-١ في ٤/٤/٢٠١٤، اعتمد المؤتمر الدبلوماسي الذي عُقد تحت رعاية الإيكاو "بروتوكول تعديل الاتفاقية بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات" (بروتوكول مونتريال لعام ٢٠١٤). واعتمد المؤتمر الدبلوماسي أيضاً قراراً يحث مجلس الإيكاو على أن يطلب من الأمين العام آنذاك تحديث الكتاب الدوري رقم ٢٨٨ للإيكاو بعنوان "مواد إرشادية بشأن الجوانب القانونية لمشكلة الركاب غير المنضبطين/المشاغبين". وقام المجلس، خلال الجلسة الثانية، من دورته ٢٠٢ المنعقدة في يونيو ٢٠١٤، بتكليف الأمين العام بتحديث الكتاب الدوري ليشمل قائمة أكثر تفصيلاً بالجرائم والأفعال الأخرى، وكذلك إدخال تغييرات لاحقة على الكتاب الدوري رقم ٢٨٨ والناشئة عن اعتماد بروتوكول مونتريال ٢٠١٤. ولهذا الغرض، أُسِّتت فرقة عمل الجوانب القانونية الخاصة بالركاب غير المنضبطين في ١٥/٧/٢٠١٧ (فرقة العمل).

٢-١ وطلبت الجمعية في قرارها ٣٩-١١ تشجيع فرقة العمل على مواصلة عملها ورفع تقريرها إلى الدورة السابعة والثلاثين للجنة القانونية. وقررت الجمعية كذلك استعراض المرفق (هـ) من القرار المذكور في دورتها العادية القادمة، على أساس نتائج هذا العمل.

٣-١ وحتى ١٥/٥/٢٠١٩، كان بروتوكول مونتريال لعام ٢٠١٤ قد حظي بـ ٣٢ توقيعاً و ٨ تصديقات و ١١ حالات انضمام. وتجدر الإشارة إلى أن البروتوكول يتطلب اثنين وعشرين تصديقاً أو قبولاً أو موافقة أو انضماماً لدخوله حيز النفاذ. وتحت الجمعية العمومية في القرار ٣٩-١١ جميع الدول التي لم تقم حتى الآن بالتصديق على بروتوكول مونتريال لعام ٢٠١٤ على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن.

٢- تحديث المواد الإرشادية بشأن الركاب غير المنضبطين والمشاغبين

١-٢ أبلغت فرقة العمل الدورة السابعة والثلاثين للجنة القانونية المنعقدة في سبتمبر ٢٠١٨ بانتهاءها من عملها. وقبل المجلس في الاجتماع الخامس من دورته ٢١٥ الذي انعقد في ٧/١١/٢٠١٨ توصية فرقة العمل بنشر المواد الإرشادية المحدثة في شكل دليل.

٢-٢ وقد تم الآن نشر الوثيقة Doc 10117 - "دليل الجوانب القانونية للركاب غير المنضبطين والمشاغبين"، الذي يتضمن التغييرات المترتبة على اعتماد بروتوكول مونتريال لعام ٢٠١٤ ويحتوي على قائمة محدثة بالجرائم والأفعال التي يُرجَّح أن ترتكب على متن الطائرات من قبل الركاب غير المنضبطين والمشاغبين.

٣- الوضع الراهن للتصديق على بروتوكولي التعديل لإدخال المادتين ٣ مكرر و ٨٣ مكرر من اتفاقية شيكاغو

١-٣ بينما تم إحراز تقدم جيد بشأن التصديق على البروتوكولين الذين يُدخلان المادتين ٣ مكرر و ٨٣ مكرر، حيث صدّق على أولهما ١٥٦ طرفاً وثانيهما ١٧٦ طرفاً حتى ١٥/٥/٢٠١٩، إلا أنه لا تزال هناك حاجة لمزيد من عمليات الانضمام. وقد ساهمت الأنشطة الأخيرة في عدد التصديقات على بروتوكول المادة ٨٣ مكرر. وقد أرسلت الأمانة العامة كتباً من المنظمة إلى عدد من الدول المتعاقدة التي ليست طرفاً في البروتوكول وجرى إعداد قاعدة بيانات للردود على صفحات مجموعة المعاهدات في موقع الإيكاو على شبكة الإنترنت. ويتمثل أحد أهداف

"دليل تنفيذ المادة ٨٣ مكرر من اتفاقية الطيران المدني الدولي" (Doc 10059)، الذي تم نشره في عام ٢٠١٧، في مساعدة الدول المتعاقدة على التطبيق السليم للمادة ٨٣ مكرر، التي من المتوقع أن يكون لها تأثير إيجابي على عمليات التصديق في المستقبل، مما سيؤدي إلى القبول العالمي للاتفاقات المبرمة بموجب المادة ٨٣ مكرر وتطبيقها في المجال الجوي لجميع الدول المتعاقدة في الإيكاو.

٤- الدورة التدريبية على قانون الجو الدولي

٤-١ بدأت دورة قانون الجو الدولي لمنظمة الطيران المدني الدولي في عام ٢٠١٧ بهدف تمكين موظفي إدارات الطيران المدني والمطارات ومقدمي خدمات الملاحة الجوية للدول الأعضاء سواء كانت لديهم معرفة قانونية أم لا، وكذلك المسؤولين الحكوميين الذين يضطلعون بمسؤوليات في مجال سياسة الطيران المدني والتشريعات والإنفاذ، من دعم منظماتهم في تنفيذ قانون الجو الدولي. ومنذ بدئها، تم تقديم الدورة في أقاليم الإيكاو وحضرها أكثر من ١٨٠ مشاركاً. وأشيد بهذه الدورة لقيمتها الكبيرة في توفير المعلومات للمشاركين في مختلف جوانب قانون الجو الدولي، بما في ذلك معاهدات قانون الجو الدولي.

٥- برنامج العمل العام للجنة القانونية

٥-١ وفيما يخص البند رقم ٨ في برنامج العمل العام للجنة القانونية "دراسة القضايا القانونية الدولية المتعلقة بالنظم العالمية للملاحة بالأقمار الصناعية (GNSS)"، طلب المجلس في اجتماعه الثالث خلال الدورة ٢١٦، الذي انعقد في ٢٢/٢/٢٠١٩، النظر بشكل أوسع في مقترح توسيع نطاق الدراسة القانونية بما يتجاوز حدود النظم العالمية للملاحة بالأقمار الصناعية، بحيث تشمل النظم الأخرى للملاحة الجوية ذات التغطية العالمية. وفي هذا الصدد سيكون من الضروري مراعاة نتائج المؤتمر الثالث عشر للملاحة الجوية على النحو الذي نظرت فيه الجمعية العمومية في دورتها الأربعين.

٦- الاستنتاج

٦-١ بعد الانتهاء من أعمال فرقة العمل ونشر الوثيقة Doc 10117 - "دليل الجوانب القانونية للركاب غير المنضبطين والمشاعبين"، وعقب التقدم المحرز فيما يتعلق بالتصديق على بعض الوثائق الدولية للإيكاو وتدريب قانون الجو، يُقترح تعديل قرار الجمعية العمومية ٣٩-١١ على النحو المبين في الإضافة المرفقة بهذه الوثيقة.

الإضافة

القرار ٣٩=١١-٤٠-xx: البيان الموحد بسياسات الإيكاو المستمرة في المجال القانوني

لما كان من المستصوب توحيد قرارات الجمعية العمومية عن سياسات المنظمة في المجال القانوني، وذلك تيسيرا لتنفيذها وتطبيقها العملي من خلال جعل نصوصها أقرب إلى المتناول وأسهل فهما وأفضل تنظيما من الناحية المنطقية.

فإن الجمعية العمومية:

- ١- تقرر أن المرفقات بهذا القرار تشكل البيان الموحد لسياسات الإيكاو المستمرة في المجال القانوني، والمستكملة على النحو الذي كانت عليه تلك السياسات عند ختام الدورة الخامسة والثلاثين الأربعين للجمعية العمومية؛
- ٢- تقرر أنها ستواصل في كل دورة عادية لها اعتماد بيان موحد لسياسات الإيكاو المستمرة في المجال القانوني؛
- ٣- تعلن أن هذا القرار يلغي القرار: ٣٧=٢٢-٣٩-١١ ويحل محله.

المرفق (أ)

السياسة العامة

لما كان تطور الطيران المدني الدولي يمكن أن يساعد كثيرا على إيجاد وإبقاء الصداقة والتفاهم بين أمم العالم وشعوبه، بينما يمكن لإساءة استعماله أن تشكل خطرا على الأمن العام؛

ولما كان من المرغوب فيه تجنب الخلافات بين الأمم والشعوب والنهوض فيما بينها بالتعاون الذي عليه يعتمد سلام العالم.

فإن الجمعية العمومية:

تؤكد مجددا على الدور المهم للقانون في تجنب وحل النزاعات والخلافات بين أمم العالم وشعوبه وفي تحقيق المنظمة لأهدافها وأغراضها.

المرفق (ب)

إجراءات الموافقة على مشاريع الاتفاقيات الخاصة بقانون الجو الدولي

تقرر الجمعية العمومية:

استخدام الإجراءات التالية في الموافقة على مشاريع الاتفاقيات:

- ١- يرفع إلى المجلس مصحوبا بتقرير مشروع أي اتفاقية تعتبر اللجنة القانونية أنه جاهز للتقديم إلى الدول كمشروع نهائي.

٢- للمجلس أن يتخذ الإجراء الذي يراه ملائماً، بما في ذلك توزيع المشروع على الدول المتعاقدة وعلى من يحدده من الدول والمنظمات الدولية الأخرى.

٣- للمجلس عند توزيع مشروع الاتفاقية، أن يضيف أي تعليقات وأن يتيح للدول والمنظمات فرصة تقديم تعليقاتها للمنظمة في غضون فترة لا تقل عن أربعة أشهر.

٤- يقدم مشروع الاتفاقية إلى مؤتمر للنظر فيه بغرض اعتماده، ويجوز أن يعقد ذلك المؤتمر في نفس فترة انعقاد إحدى دورات الجمعية العمومية. ويجب أن لا يقل موعد افتتاح ذلك المؤتمر عن ستة أشهر من تاريخ إحالة المشروع وفقاً لما تقتضيه أحكام الفقرتين ٢ و ٣ أعلاه. ويجوز للمجلس أن يدعو إلى ذلك المؤتمر أية دولة غير متعاقدة يري أن اشتراكها فيه أمراً مرغوباً فيه، وعليه أن يقرر ما إذا كانت تلك المشاركة مصحوبة بحق التصويت. ويجوز للمجلس أيضاً أن يدعو منظمات دولية لحضور المؤتمر بصفة مراقب.

المرفق (ج)

التصديق على وثائق الإيكاو الدولية

إن الجمعية العمومية:

إذ تذكر بقرارها ٣٣=٣٢-٣٩-١١، المرفق (ج) المتعلق بالتصديق على بروتوكولات تعديل اتفاقية شيكاغو ووثائق قانون الجو الخاص وغير ذلك من الوثائق التي أعدت واعتمدت تحت رعاية المنظمة.

وتلاحظ بقلق استمرار بطء التقدم في التصديق على بروتوكولات التعديل المذكورة أعلاه، وخصوصاً البروتوكولات الخاصة بإدخال المادة ٣ مكرر والمادة ٨٣ مكرر، البروتوكولين اللذين يعدلان المادتين ٥٠ (أ) و ٥٦ المعتمدتين في ٢٠١٦، والفقرتين الختاميتين (المتعلقتين بالنصين العربي والصيني).

وتلاحظ أيضاً أنه في حين يوجد عدد كبير من الدول الأطراف في البروتوكولين اللذين يدخلان المادتين ٣ مكرر و ٨٣ مكرر من اتفاقية شيكاغو، لا تزال هناك حاجة لإحراز المزيد من التقدم في التصديق على هذين البروتوكولين؛

وإدراكاً منها لأهمية هذه التعديلات بالنسبة للطيران المدني الدولي، لاسيما بالنسبة لقدرة اتفاقية شيكاغو على الاستمرار، وما يستتبع ذلك من حاجة ملحة للإسراع في دخول تلك التعديلات غير السارية بعد حيز النفاذ.

وإدراكاً منها للحاجة إلى التعجيل في التصديق على وسريان مفعول وثائق قانون الجو التي أعدت واعتمدت تحت رعاية المنظمة.

وتدرك أن المشاركة العالمية في بروتوكولات التعديل والوثائق الأخرى هي وحدها التي ستؤمن وتعزز من المنافع المترتبة على توحيد القواعد الدولية الواردة في تلك الاتفاقيات.

وتحث كل الدول المتعاقدة على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية للتصديق على هذه التعديلات لاتفاقية شيكاغو التي لم يسر مفعولها بعد، أي التعديلات على الفقرة الأخيرة لإضافة النصين العربي والصيني إلى النصوص الأصلية للاتفاقية، والتعديلات على المادة ٥٠ (أ) والمادة (٥٦) اللتين اعتمدتا في ٢٠١٦، في أقرب وقت ممكن.

وتحث كل الدول المتعاقدة التي لم تصدق بعد على بروتوكولات إدخال المادة ٣ مكرر والمادة ٨٣ مكرر من اتفاقية شيكاغو على القيام بذلك.

وتحث كل الدول المتعاقدة التي لم تصدق بعد على الوثائق الأخرى لقانون الجو الدولي، وخصوصاً اتفاقية مونتريال للعام ١٩٩٩ واتفاقية كيب تاون وبروتوكول الطائرات للعام ٢٠٠١+ واتفاقيتي مونتريال بتاريخ ٢/٥/٢٠٠٩ واتفاقية بيجين وبروتوكول بيجين لعام ٢٠١٠+ وبروتوكول مونتريال لعام ٢٠١٤+ والبروتوكولين بشأن النص الرسمي الخماسي للغات (١٩٩٥) والنص الرسمي السداسي للغات (١٩٩٨) من اتفاقية شيكاغو على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن؛

وتحث الدول التي صدقت على الوثائق المعنية على أن تقدم للأمين العام نسخة من النص والمستندات التي استعملتها في عملية التصديق على هذه الوثائق وفي تنفيذها، والتي قد تكون بمثابة مثال لمساعدة الدول الأخرى في القيام بنفس العملية.

وتطلب من الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير العملية في حدود إمكانيات المنظمة وبالتعاون مع الدول لتقديم المساعدة، عند الطلب، إلى الدول التي تواجه صعوبات في عملية التصديق على وثائق قانون الجو وتنفيذها، بما في ذلك تنظيم وحضور الحلقات أو الندوات للتشجيع على عملية التصديق على وثائق قانون الجو الدولي.

المرفق (د)

تدريس قانون الجو

إن الجمعية العمومية: *

إذ تأخذ بعين الاعتبار الأهمية الأكيدة لتدريس قانون الجو دراسة تخصصية بالنسبة للمنظمة والدول، والرغبة في تعزيز المعرفة بهذا الموضوع المهم.

وترحب باستحداث دورة تدريبية لمنظمة الطيران المدني الدولي في قانون الجو الدولي في عام ٢٠١٧ بهدف تمكين ممثلي إدارات الطيران المدني والمطارات ومقدمي خدمات الملاحة الجوية من دعم مؤسساتهم في تنفيذ قانون الجوي.

تدعو المجلس إلى اتخاذ كل التدابير الممكنة للنهوض بتدريس قانون الجو في الدول التي لا يتوفر فيها مثل هذا التدريس.

تحث الدول على اتخاذ التدابير الملائمة التي من شأنها أن تعزز من تنفيذ الهدف المذكور أعلاه.

تدعو الدول المتعاقدة والأطراف المعنية إلى المساهمة في صندوق أسعد قطيوط للمنح الدراسية الجامعية العليا.

المرفق (هـ)

اعتماد تشريع وطني بشأن بعض الجرائم التي ترتكب
على متن الطائرات المدنية (مسألة الركاب غير المنضبطين أو المشاغبين)

إن الجمعية العمومية:

إدراكاً منها بأن أهداف ومقاصد المنظمة المنصوص عليها في ديباجة اتفاقية الطيران المدني الدولي وفي المادة ٤٤ من تلك الاتفاقية تتضمن تعزيز تخطيط وتطوير النقل الجوي الدولي من أجل تلبية احتياجات شعوب العالم إلى نقل جوي يتسم بالأمان والانتظام والفاعلية والاقتصاد.

وإذ تلاحظ الزيادة الملموسة في عدد وخطورة الوقائع المبلغ عنها والتي ارتكبتها على متن طائرات مدنية ركاب مشاغبون أو وغير منضبطين.

وتقيم الاعتبار لآثار تلك الوقائع على سلامة الطائرات وسلامة الركاب والطاقم الذين على متنها.

ولا يغيب عن بالها أن القانون الدولي الراهن والقوانين الوطنية والقواعد التنظيمية الوطنية في دول كثيرة ليست ملائمة بالقدر الكافي لمعالجة هذه المشكلة بشكل فعال.

وتدرك البيئة الخاصة والمخاطر الكامنة فيها للطائرات أثناء طيرانها، والحاجة إلى اعتماد تدابير ملائمة من خلال القانون الوطني لتمكين الدول من المحاكمة على الأفعال الإجرامية والاعتداءات التي تشكل شغبا أو وعدم انضباط على متن الطائرات.

وتشجع على اعتماد قواعد قانونية وطنية تمكن الدول من ممارسة اختصاصها في الحالات المناسبة بالمحاكمة على الأفعال الإجرامية والاعتداءات التي تشكل شغبا أو وعدم انضباط على متن الطائرات المسجلة في دول أخرى.

وتحيط علماً بأن الدول اعتمدت خلال المؤتمر الدولي بشأن قانون الجو المنعقد في مونتريال في ٢٠١٤/٤/٤ "بروتوكول تعديل اتفاقية الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات المدنية" وبأن المؤتمر قرّر عدم إدراج قائمة بالجرائم والأفعال الأخرى في البروتوكول ولكنه أوصى بتحديث كتاب الإيكاو الدوري رقم ٢٨٨ "مواد إرشادية بشأن الجوانب القانونية لمشكلة الركاب غير المنضبطين والمشاغبين" الذي صدر في عام ٢٠٠٢.

وتلاحظ كذلك نشر وثيقة الإيكاو Doc 10117 - "دليل الجوانب القانونية للمسافرين غير المنضبطين والمشاغبين"، الذي يتضمن التغييرات التي تترتب على اعتماد بروتوكول مونتريال لعام ٢٠١٤ ويتضمن قائمة بالجرائم والأعمال التي من الأرجح أن ترتكب على متن الطائرات من قبل الركاب غير المنضبطين والمشاغبين.

لهذا:

تحث جميع الدول المتعاقدة على أن تعتمد بأسرع ما يمكن قوانين وقواعد وطنية تعالج بفاعلية مشكلة غير المنضبطين أو المشاغبين مع مراعاة الإرشادات الواردة في "دليل الإيكاو بشأن الجوانب القانونية للمسافرين غير المنضبطين والمشاغبين" (Doc 10117)، وأن تدرج فيها إلى أقصى حد ممكن عملياً أحكام التشريع النموذجي الواردة أدناه.

وتدعو جميع الدول المتعاقدة إلى أن تقدم إلى سلطاتها المختصة، بغرض المحاكمة أو تطبيق الإجراءات الإدارية أو أي شكل آخر من أشكال الإجراءات القانونية، جميع الأشخاص الذين تتوافر لديها أسس معقولة لاعتبارهم ممن ارتكبوا أيًا من الجرائم والأفعال المنصوص عليها في القوانين والقواعد الوطنية الصادرة على هذا النحو ويدخل في اختصاص تلك السلطات بموجب هذه القوانين والقواعد.

~~وتطلب إلى المجلس أن يشجع "فرقة عمل الجوانب القانونية للركاب غير المنضبطين والمشاعين" على مواصلة أعمالها، بما في ذلك مراجعة محتويات "التشريع النموذجي بشأن بعض الجرائم التي ترتكب على متن الطائرات المدنية"، والوارد في هذا المرفق وإبلاغ الدورة السابعة والثلاثين للجنة القانونية بهذا الشأن؛~~

~~وتقرر مراجعة هذا المرفق خلال دورتها العادية المقبلة على أساس نتائج أعمال فرقة العمل المذكورة.~~

وتشجع الدول التي لم تفرض بعد عقوبات مدنية وإدارية لمعالجة الأفعال أو الجرائم الأقل خطورة المتعلقة بسلوك غير منضبط ومشاعب على متن الطائرات أن تفعل ذلك بطريقة سريعة وفعالة.

تشريع نموذجي بشأن بعض الجرائم التي ترتكب على متن الطائرات المدنية

القسم الأول: الاعتداء وأفعال التدخل الأخرى ضد أحد أعضاء الطاقم على متن أي طائرة مدنية

يعد مرتكبا لجريمة كل من يقوم بأحد الأفعال التالية على متن طائرة ما مدنية:

- (١) الاعتداء الجسماني أو التهديد بارتكاب مثل هذا الاعتداء ضد أحد أعضاء الطاقم؛
 - (٢) الاعتداء الجسماني أو التهريب اللفظي أو التهديد، سواء بالفعل أو بالقول، ضد أحد أعضاء طاقم الطائرة إذا كان هذا الفعل تدخلا في أداء عضو الطاقم لمهامه أو يقلل من قدرته على أداء مهامه؛
 - (٣) رفض اتباع التعليمات القانونية التي يصدرها تصدُر عن قائد الطائرة أو أي عضو من طاقم الطائرة بالنيابة عنه من أجل:
- (أ) لتأمين حماية سلامة الطائرة أو سلامة أي شخص أو أي ملكية الأشخاص أو الممتلكات على متن الطائرة
 - (ب) أو حفظ النظام والانضباط على متن الطائرة.

القسم الثاني: الاعتداء الجسماني والأفعال الأخرى التي تعرض السلامة للخطر أو تخل بالنظام والانضباط على متن أي طائرة مدنية

- (١) يعد مرتكبا لجريمة كل من يقوم على متن أي طائرة مدنية بأحد أفعال العنف البدني ضد أي شخص، أو بالاعتداء الجنسي أو بالتحرش بأي طفل.
- (٢) يعد مرتكبا لجريمة كل من يقوم بأحد الأفعال التالية على متن أي طائرة مدنية، إذا كان من المحتمل أن يعرض الفعل سلامة الطائرة أو سلامة أي شخص على متنها للخطر، أو يخل بالنظام والانضباط على متن الطائرة:

- (أ) الاعتداء الجسماني أو التهريب أو التهديد، سواء بالفعل أو بالقول، ضد شخص آخر؛
- (ب) التسبب عمدا في تلف أو تدمير أي ملكية؛
- (ج) تعاطي الخمر أو العقاقير إلى حد الثمالة.

القسم الثالث: الجرائم الأخرى التي ترتكب على متن أي طائرة مدنية

يعد مرتكبا لجريمة كل من يقوم بارتكاب أحد الأفعال التالية على متن أي طائرة مدنية:

- (١) التدخين في دورة المياه أو في أي مكان آخر عندما يكون ذلك الفعل ممنوعا على نحو يحتمل أن يهدد سلامة الطائرة؛
- (٢) العبث بجهاز الكشف عن الدخان أو غيره من الأجهزة المتعلقة بالسلامة على متن الطائرة؛
- (٣) تشغيل أي جهاز إلكتروني محمول عندما يكون تشغيله محظورا.

القسم الرابع: الاختصاص

- ١- ~~يمتد اختصاص (اسم الدولة) ليشمل أي جريمة منصوص عليها في الأقسام الأول والثاني والثالث من هذا القانون إذا كان الفعل الذي يشكل جريمة قد وقع على متن أي من الطائرات التالية:~~
- (١) ~~أي طائرة مدنية مسجلة في (اسم الدولة).~~
- (٢) ~~أي طائرة مدنية مؤجرة بالطاقم أو بدون الطاقم لأي مشغل جوي يقع مقر عمله الرئيسي في (اسم الدولة) أو أي مشغل جوي ليس له مقر في (اسم الدولة) ولكنه يقيم فيها بصفة دائمة.~~
- (٣) ~~أي طائرة مدنية في إقليم (اسم الدولة) أو تطير فوقه.~~
- (٤) ~~أي طائرة مدنية أخرى تطير خارج (اسم الدولة)، إذا توافر الشرطان التاليان:~~
- (أ) ~~أن يكون الهبوط التالي للطائرة في (اسم الدولة)~~
- (ب) ~~وأن يكون قائد الطائرة قد سلم المتهم المشتبه فيه إلى السلطات المختصة في (اسم الدولة) وطلب من هذه السلطات محاكمة ذلك المتهم المشتبه فيه مؤكدا لها أنه لا هو ولا مشغل الطائرة قد قدم طلبا مماثلا أو سيقدم طلبا مماثلا إلى أي دولة أخرى.~~
- ٢- ~~إن عبارة "أثناء الطيران" تعني في هذا القسم الفترة التي تبدأ من لحظة تشغيل القدرة بغرض الإقلاع وانتهاء باللحظة التي تتوقف فيها الطائرة عن الحركة بعد الهبوط.~~

المرفق (و)

وضع طريقة عملية للسير قدما في تحديد الجوانب القانونية والمؤسسية
لنظم الاتصالات والملاحة والاستطلاع/إدارة الحركة الجوية (CNS/ATM)

لما كان التنفيذ العالمي لنظم الاتصالات والملاحة والاستطلاع/إدارة الحركة الجوية (CNS/ATM) الذي يرمي، ضمن جملة أمور، إلى توفير خدمات أساسية لسلامة الملاحة الجوية، قد تقدم كثيرا منذ طرحه في المؤتمر العاشر للملاحة الجوية في عام ١٩٩١ وحظي بتأييد قوي في المؤتمر الحادي عشر للملاحة الجوية لعام ٢٠٠٣.

ولما كان الإطار القانوني الراهن لنظم الاتصالات والملاحة والاستطلاع/إدارة الحركة الجوية (CNS/ATM)، والذي يتكون من اتفاقية شيكاغو وملاحقها وقرارات الجمعية العمومية (ويوجه خاص ميثاق الحقوق والالتزامات في إطار النظام العالمي للملاحة بالأقمار الصناعية)، وإرشادات الإيكاو ذات الصلة (ويوجه خاص بيان سياسات الإيكاو بشأن تنفيذ وتشغيل نظم الاتصالات والملاحة والاستطلاع/إدارة الحركة الجوية (CNS/ATM)) وخطط الملاحة الإقليمية والرسائل المتبادلة بين الإيكاو والدول التي تشغل مجموعات الأقمار الصناعية المستخدمة في الملاحة، قد سمح ببلوغ مستوى التنفيذ الفني الحالي.

ولما كانت الإيكاو قد كرست موارد كثيرة لدراسة الجوانب القانونية والمؤسسية لنظم الاتصالات والملاحة والاستطلاع/إدارة الحركة الجوية (CNS/ATM) في إطار الجمعية العمومية للإيكاو، والمجلس، واللجنة القانونية، وفريق الخبراء القانونيين والفنيين، ومجموعة دراسة أنشئت لدراسة هذا الموضوع، وذلك من أجل إعداد سجل مفصل بالمسائل والتحديات والشواغل التي تواجه المجتمع العالمي تمهيدا لفهمها.

ولما كانت هناك حاجة إلى النظر في اتخاذ المبادرات الإقليمية لوضع التدابير التي تعالج أي قضايا قانونية أو مؤسسية تعيق تنفيذ نظم الاتصالات والملاحة والاستطلاع/إدارة الحركة الجوية (CNS/ATM) في الإقليم، مع ضمان توافق هذه الآليات مع اتفاقية شيكاغو.

ولما كان المؤتمر الثالث عشر للملاحة الجوية قد استعرض في ٢٠١٨ حالة التكنولوجيات الحالية والمستقبلية التي تشكل عناصر تمكين لنظام الملاحة الجوية العالمي.

فإن الجمعية العمومية:

١- تقر بأهمية البند رقم ٤ ٨ من برنامج العمل العام للجنة القانونية "النظر في وضع إطار قانوني لنظم الاتصالات والملاحة والاستطلاع/إدارة الحركة الجوية (CNS/ATM) بما فيها دراسة المسائل القانونية الدولية المتعلقة بالنظام العالمي للملاحة بالأقمار الصناعية والهيئات الإقليمية المتعددة الأطراف، وإقامة إطار عمل قانوني"، وقرارات أو مقررات الجمعية العمومية والمجلس فيما يتعلق بذلك؛

٢- تؤكد من جديد على عدم وجود حاجة إلى تعديل اتفاقية شيكاغو لتنفيذ نظم الاتصالات والملاحة والاستطلاع/إدارة الحركة الجوية (CNS/ATM)؛

- ٣- **تدعو** الدول المتعاقدة إلى النظر أيضا في استخدام المنظمات الإقليمية لوضع الآليات اللازمة لمعالجة أي قضايا قانونية أو مؤسسية من شأنها أن تعوق تنفيذ نظم الاتصالات والملاحة والاستطلاع/إدارة الحركة الجوية (CNS/ATM) في الإقليم، مع ضمان توافق هذه الآليات مع اتفاقية شيكاغو والقانون الدولي العام.
- ٤- **تشجع** الإيكاو والمنظمات الإقليمية والصناعة على تقديم التسهيلات والمساعدات الفنية اللازمة لتنفيذ نظم الاتصالات والملاحة والاستطلاع/إدارة الحركة الجوية (CNS/ATM)؛
- ٥- **تدعو** الدول المتعاقدة والوكالات متعددة الأطراف وجهات التمويل الخاصة إلى النظر في إيجاد مصادر تمويل إضافية لمساعدة الدول والمجموعات الإقليمية على تنفيذ نظم الاتصالات والملاحة والاستطلاع/إدارة الحركة الجوية (CNS/ATM)؛
- ٦- **تكلف** الأمين العام بأن يسهر، بل ويأمن يساعد عند الاقتضاء على وضع أطر تعاقدية يسهل انضمام الأطراف إليها، وتعتمد ضمن جملة أمور على أساس الهيكل والنموذج المقترحين من أعضاء اللجنة الأوروبية للطيران المدني ولجان الطيران المدني الإقليمية الأخرى، وعلى أساس القانون الدولي؛
- ٧- **تدعو** الدول المتعاقدة إلى إفادة المجلس بالمبادرات الإقليمية؛
- ٨- **تكلف** المجلس بأن يسجل هذه المبادرات الإقليمية، وبأن ينظر في قيمتها ويجعلها علنية بأسرع ما يمكن (طبقاً للمواد ٥٤ و ٥٥ و ٨٣ من اتفاقية شيكاغو).

- انتهى -